

Per Kan 255  
Amasya, m. 21

K 200  
مسألة  
d 1554

صاحب ممالك فكيذا حافظ  
محمد فقيهي  
ج ٩



2264

.1191

.348

1800<sub>2</sub>

سبب

بسم الله الرحمن الرحيم

بإسمن وقفا لو ظايف البحث \* وكلمة يامشركة بين الاحوال الثلاثة  
 فلا يحتاج الى توجيه العلامة والمراد بها غاية معناها وهي الاجابة والتوفيق  
 لتجعل الاسباب متوافقة نحو المسبب واصطلاحا خلق القدرة على  
 الطاعة والبحث لغة التفتيش واصطلاحا اثبات المدعى بالدليل نفيها  
 او اثباتها وهو اللفظ والمراد بالوظائف الموجبة هنا معنى المنوع الثلاثة ومثالها  
 وهو الاظهر ويحتمل ان يكون عام منها واضافتها الى البحث سببية وهو  
 الاشبه وفيه براعة الاستدلال \* في التقريرات \* اي تحريك المدعى  
 والدليل والمقدمات والمعرف والمادة واجراء التعريف في التعريفات  
 والقسم والمقسم في التقسيمات \* والتحقيقات \* اي الدلائل الموردة على  
 المذكورات ويجعل ان يكون المراد بالتقريرات المحركات اعني الدعوى  
 والتحقيقات المحققات اعني الدلائل وهو الاظهر لفظا والاول اقصيه  
 معنى \* وبإسمن يسرنا لتمييز مسميها عن مسميها \* هذا اشارة الى سبب  
 التأليف من وجهين كما لا يخفى \* في التقريرات والتدقيقات \* اي تقريرات  
 المذكورات او تقريرات الوظائف فيها والمراد من التدقيقات الدلائل الموردة  
 على الدلائل ومقدماتها في المرتبة الثانية \* صل \* دعاء بطلب الرحمة  
 باعتبار ان الدعاء بها له عليه الصلوة والسلام ودعائها للبراي لانه عليه

بمعنى انه كلمة ياموضوعه لذاء البصده عند  
 الطاعة صاحب نفس فيضار في توجيها اثر  
 لفظه ياموضوعه لذاء البصده عند الطاعة  
 اي انهم جبر الاربعة مضى انفسه استغناء لها  
 عن مضى الزلفي  
 شرح

وليس المراد من الالباب اقسام الالباب  
 الالباب اقسام التوحيد كما في قوله تعالى  
 قوله او مديح كما في قوله تعالى  
 ان يكون او بمعنى التوحيد كما في قوله  
 تعبد في بانه شق التوحيد كما في قوله  
 الالباب في قوله تعالى او مديح  
 قوله والمراد بها غاية جواب سوال المراد  
 تقديره ان التدقيقات لا يكون منها في منز  
 الثاني هو المطا اقباله فالتدقيقات في منز  
 عديدة المشي فاجاب اجاب في الخلق  
 وهي اعطاء المسود وهو مقصور في الخلق  
 الفيوم في اقسام الابد في الخلق  
 قوله في التقريرات والتدقيقات مصدران  
 المصدر لا يتجوز والجميع الا اذا كان بمعنى  
 اسم الفاعل والعدد او اذا كان بمعنى  
 الاول اريد بها معنى اسم المفعول  
 الثاني اريد بها معنى اسم المفعول  
 في الاول اريد بها معنى اسم المفعول  
 في الثاني اريد بها معنى اسم المفعول

الصلوة

٤

نور على باعتبار آية جواب سؤال  
 مقدره هو انه الرسول صلى الله عليه وسلم مقدره  
 وانما خرد طلب الرحمة في قوله تعالى  
 فاصلوه على الرسول صلى الله عليه وسلم  
 فبالبينة في قوله تعالى  
 فاصلوه على الرسول صلى الله عليه وسلم  
 فبالبينة في قوله تعالى  
 فاصلوه على الرسول صلى الله عليه وسلم  
 فبالبينة في قوله تعالى

الصلوة والسلام رحمة للعالمين وطلب الرضا باعتبار الفاية او بطلب  
 اعطاء مقام الوسيعة \* على م صريح شريعة الفراء \* وهو محمد صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ولم يصرح باسمه العظمي آراء بان من انصف بهذه الصفات لا بطلن على  
 غيره ولا تعظيم والتشريف وكذا الحال في حق الموفق والملك اللطيف وفي  
 عبادة النصيح من البراعة ما لا ينبغي على ذي الفطنة \* باصح التصحيحات  
 وبطلن تقايس المكابرين \* اي العارفين الحق المنكرين لعناد او استنكافا  
 او غير العارفين ولكن يقولون وجدنا آباءنا كذلك والتعاليق يحتل ان  
 يكون من المناقضة وهو الظاهر والبراهين المتكسرة من قضاة  
 الفاسدة وهو الظاهر والمراد بالمنوع الباطنية ويحتل ان يكون من النقض  
 فالمراد بها الاصنام وهو الانسب للمقام وفيه براعة الاستعمال على  
 احسن النظام \* باوضح البراهين والتوضيحات \* والمراد بالتصحيحات المصححة  
 والبراهين الموضحة للمعجزات الواضحة والنجح الموضحة \* وعلى من عرفت اشارته  
 العلية باعرف التعريفات \* من العرفان ويحتل ان يكون من التعريف  
 وعلى كلا التقديرين اشارة الى المشايخ الاربعة العظام عليهم رضوان  
 العزيز العلام وايضا فيه براعة الاستعمال \* وقاسمونا \* اي الاشارة  
 العلية \* بعد ما استندوا باسانيديسوية \* اي قواعد قويمه مستنبطة منها  
 احكام شرعية اشارة الى ائمة الاربعة الكرام رحمهم الله المفضل المنعم  
 والمراد \* باعلى التقسيات \* التقسيات الحاكمة وهو اشارة الى انقراض  
 الاجتهاد بالمذهب في مذهبا وان جاز في المذهب وفيه ايضا براعة  
 الاستعمال \* وبعد هذه اشارة الى الالفاظ الموجودة في الخارج  
 على تقدير تأخير الدلالة عن التأليف وتقدر كون الالفاظ موجودة  
 ولو تقاب بجزء الاجزاء او الى النقوش الكلي في ضمن الجمل في  
 على تقدير وجود الكلي الطبيعي ٢ والا فجاز تأمل فيه فانه للافهام مجاز

الوسيلة فانهم  
 بوجه علقان من انصف هذه الصفات  
 على غير ذلك \* ط سوسي  
 او ما يكتسب من انصف هذه الصفات  
 بالبراهين \* ط سوسي  
 كلاهما فائدة واحدة ويكفي ان يكون  
 قوله او تعظيم وهو فعل قائم على الشرف  
 امر قائم بانه تعالى ويحتل ان يكون  
 بمعنى ويكفي ان يكون واحدا مختصا  
 من المراد منه العظمة والواو بمعنى مع وكلاهما

بوجه الانسية لانه المقام مقام  
 على الرسول وهو مبعوث بالتمام الاصنام  
 لا يتكلم على غير المقام \* اقشهر آباءى  
 فيه اشارة الى انهم التصحيحات  
 انصف الصفات الى الموصوف وانهم افضل  
 في اوضح البراهين تأمل \* اقشهر آباءى  
 وجه الاحكام انهم تصحيحات الشريعة الفراء  
 والوضوح بان  
 وضيم عرفت ارجع الى الامم لانهم  
 في المذهب والجمع والقيسة ويروى الخفاء  
 الا ربعة رضوانه تعالى عليهم اجمعين  
 وضمير قاسمونا على سبيل الاستخدام قائم  
 اقشهر آباءى  
 اي وان لم يكن له الدلالة  
 الكتاب وان لم يكن له الدلالة  
 في الخارج اي وان لم يكن له الدلالة



سبب واحد \* مشقة  
وجه الانسية لانه المقام مقام الصلوة  
على الرسول وهو ميثاق باطل الاضام  
لا يحكم على غير المقام \* اقشهر آبا دى  
فيما ارشاده الى اوضح التفتيح من قبل  
افادة الصفة الى الموصوف وان المقام  
التفصيل جود عن الموصوف وان المقام  
في اوضح البراهينه تأمل \* اقشهر ابا دى  
وجه الاوجه انهم تأمل \* اقشهر ابا دى  
يزعم ابطال الغالبات بالبرهان  
الواضحة تأمل \* اقشهر ابا دى  
وضم غور ارجح الى انهم تأمل \* اقشهر ابا دى  
والجمع والتبني ويزعمون انهم  
عليهم اجمعهم

[illegible]

في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار

في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار

\* عجالة \* اي ما يستعمل به كالمخفف للصنف محجة وفيه اشارة الى ما فيها  
 محجة غير مبذول الوسع فيها كما اشير اليه في الاحتمال \* كافي لوسائل السائلين \*  
 اي الطالبيين \* لوطايف الكلام \* وفي قوله لوسائل السائلين لوطايف  
 الكلام استقارة مكنية ومصرحة وفي قوله لوسائل مبالغة لطيفة بل فيه  
 استقارة مصرحة فتوجه ولا توجهه على خلاف الاوجه \* وغلاصة  
 شافية لعل المعلقين على صحة المقال والمقام \* وفيه استقارة لطيفة  
 من وجوه مستحسنة وبراعة الاستعمال على الحمل وجوه مستحسنة فتأمل فيها  
 ولكن على بصيرة \* وجامعة للمفرد المنظومة مع ما حفظت من العلماء  
 الاعلام \* وفيه من اللطائف المشهورة بما لا يخفى على من تتبع خطب  
 المؤلفين \* غير مقتصر على ما هو المشهور فيها من المحصول من الانام مع ان  
 رقتها بغاية استعمال حتى لا يجد وقتا فيه نام \* اي استعمال المذاكرة  
 والمباحث مع المستفيدين عندنا غير متجنب عن الطرفين \* اي الاجاز  
 اي الاجازة والاطناس \* ليعم نفعه لكل من شمل بالسيرف والسهام \* من  
 الزكي والضي والموسط والمراد من التسليم ان يستعد لمباحثه بقواعد الآداب  
 بحيث يغلب على خصمه ولا يغلب عليه خصمه بسبب علمه لا نوع جيله  
 وصانعه من الوظائف الموجهة وغير الموجهة وفيه استعارات من وجوه  
 الاول تشبيه المباحثين المناظرين بالسماع الخاضعين بالحووب استقارة  
 مكنية والسيف والسهام تجيلية لوازهم والى في تشبيه قواعد الآداب  
 بل بهذه الرسالة بالسيف والسهام والثالث تشبيه المباحث والمنظرة  
 بالقتال والمجادلة مكنية والسيف والسهام تجيلية والتشبع ترشيحية  
 ووجوه التشبيهات غير خفية على من له فطرة سليمة \* وارجو امن  
 المناظرين العظام والمأهزين الكرام \* اي العارفين بقواعد الآداب  
 والحق من الباطل والمنصفين العارفين للرجال بالاقدام بل انظر نظروا

في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار

في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار

في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار  
 في الخارج فاستعمال النظير في الجوار



الكلمة في المسائل العلوم المستقلة  
 طائفة من العلوم المستقلة  
 علمنا اننا لم نذكرها في الجواب بل في المثال

وهذا هو المطلوب البيان \* والنقص الاجمالي السببي بخصوص الفساد  
 اي الفاسد والمخصوص كالتساوي لذاته والتميز لا اجماع \* والمعارضة  
 التقديرية باثبات خلاف المراد \* فيه تجريد والفرق بين النقص السببي  
 والمعارضة التقديرية هو ان الثاني هنا هو ابطال النقل المدعى بواسطة  
 اثبات نقيضها وبملاحظة الدليل العرضي المعروض دلالة على عينيها  
 والاولا هو هنا هو ابطالها بدون تلك الملاحظة والواسطة ونقص برهما  
 مستقيم مفصلا في تحقيقهما \* واما المعارضة الحقيقية والنقص الحقيقي  
 والمنع المجاز العقلي والحذف في التحقيق فلا \* اي فلا يتعلق بهما لان  
 المعارضة الحقيقية ابطال الدليل كالتقص الحقيقي او ابطال المدعى  
 الدليل والمنع المجاز العقلي والحذف في مطالب المدعى للدليل والتحقيق مطابقة  
 مقدمة الدليل فالكل يقتضي الدليل وهو غير موجود وهنا وما يجب ان  
 يعلم هنا ان كلام الحقيقة والمجاز اما لغوي او عقلي فالحقيقة اللغوية هي  
 الحقيقة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التماثل كلفظ الاثبات  
 في اثبات البطلان والحقيقة العقلية هي اسناد الفعل ومعناه الى ما هو له  
 عند التكلم في الظاهر كالاسناد في هذه الكلام والمجاز اللغوي هو الكلمة  
 المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التماثل على وجه يصح مع  
 مع قرينة عدم ارادته لفظ الرمي والبدل في رمي بدر ويقال لهذا المجاز  
 ايضا المجاز في الظرف والمجاز العقلي هو اسناد الفعل ومعناه الى ما ليس له  
 غير ما هو له بقرينة صراحة عما هو له الى ذلك الملابس كالاسناد في اخي الارض  
 سبب الزمان ويسمى هذا ايضا مجازا حكما ومجازا في الاثبات واسنادا  
 مجازا وهذا اربعة اصناف باعتبار الاطراف يعني ان السند والسند اليه  
 اما حقيقيان لغويان نحو اثبت اربع البطلان صادرا عن الموحدين ومجازان  
 لغويان نحو اخي الارض سبب الزمان ومختلفان نحو اثبت البطلان الزمان

من مسائل العلوم المستقلة  
 ونقص الجواب ان كونه مستقلا  
 المستقلة ويجوز ان يقال وجه المراد  
 الكلام اصطلاحيا باعتبار التعقيب  
 على علم ان هذا النقص والمعارضة يقعان في  
 الجواب لنقص غير واعين به الوصفه كما ان  
 قوله فيه تجريد اي فيها ذكره ان النقص السببي  
 بخصوص الفساد والمعارضة التقديرية باثبات  
 خلاف الاول تجريد وذلك لان الفساد لا يثبت  
 وخلاف المراد ما هو ذاته في نفيها علوم  
 جواز ايرادهم المستور كذا في العقل  
 قوله فالكل اه الاكاف واللام في ضريح

المضاف اليه تقديره انه يقول فكل واحد  
 منها اي من المعارضات تنقص الدليل  
 منها اي من المعارضات تنقص الدليل  
 العقلية والحذف في النقل المدعى فلا يتعلق  
 العقلية والحذف في النقل المدعى فلا يتعلق  
 والدليل غير موجود جسمه هو  
 شيئا منها فكل واحد من هذه  
 قول عند التكلم الواقع قوله في الظاهر  
 الاعتقاد دون الواقع وهو ان السند  
 بل لا يثبت فكل واحد من هذه  
 الفعل ومعناه ان هذا حاله وذلك ان  
 كلامه ويشعر ان غير ما هو له في اعتقاده لا اعتقاد  
 قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده لا اعتقاد  
 في التعريف بقوله ولا في مقتضى الحقيقة  
 سواء كان الواقع او لا في الحقيقة  
 لانه المراد اجازة في اللفظ لا في الواقع  
 فيكون

الكلمة في المسائل العلوم المستقلة  
 طائفة من العلوم المستقلة  
 علمنا اننا لم نذكرها في الجواب بل في المثال

وهذا هو المطلوب البيان \* والنقص الاجمالي السببي بخصوص الفساد  
 اي الفاسد والمخصوص كالتساوي لذاته والتميز لا اجماع \* والمعارضة  
 التقديرية باثبات خلاف المراد \* فيه تجريد والفرق بين النقص السببي  
 والمعارضة التقديرية هو ان الثاني هنا هو ابطال النقل المدعى بواسطة  
 اثبات نقيضها وبملاحظة الدليل العرضي المعروض دلالة على عينيها  
 والاولا هو هنا هو ابطالها بدون تلك الملاحظة والواسطة ونقص برهما  
 مستقيم مفصلا في تحقيقهما \* واما المعارضة الحقيقية والنقص الحقيقي  
 والمنع المجاز العقلي والحذف في التحقيق فلا \* اي فلا يتعلق بهما لان  
 المعارضة الحقيقية ابطال الدليل كالتقص الحقيقي او ابطال المدعى  
 الدليل والمنع المجاز العقلي والحذف في مطالب المدعى للدليل والتحقيق مطابقة  
 مقدمة الدليل فالكل يقتضي الدليل وهو غير موجود وهنا وما يجب ان  
 يعلم هنا ان كلام الحقيقة والمجاز اما لغوي او عقلي فالحقيقة اللغوية هي  
 الحقيقة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التماثل كلفظ الاثبات  
 في اثبات البطلان والحقيقة العقلية هي اسناد الفعل ومعناه الى ما هو له  
 عند التكلم في الظاهر كالاسناد في هذه الكلام والمجاز اللغوي هو الكلمة  
 المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التماثل على وجه يصح مع  
 مع قرينة عدم ارادته لفظ الرمي والبدل في رمي بدر ويقال لهذا المجاز  
 ايضا المجاز في الظرف والمجاز العقلي هو اسناد الفعل ومعناه الى ما ليس له  
 غير ما هو له بقرينة صراحة عما هو له الى ذلك الملابس كالاسناد في اخي الارض  
 سبب الزمان ويسمى هذا ايضا مجازا حكما ومجازا في الاثبات واسنادا  
 مجازا وهذا اربعة اصناف باعتبار الاطراف يعني ان السند والسند اليه  
 اما حقيقيان لغويان نحو اثبت اربع البطلان صادرا عن الموحدين ومجازان  
 لغويان نحو اخي الارض سبب الزمان ومختلفان نحو اثبت البطلان الزمان

المضاف اليه تقديره انه يقول فكل واحد  
 منها اي من المعارضات تنقص الدليل  
 منها اي من المعارضات تنقص الدليل  
 العقلية والحذف في النقل المدعى فلا يتعلق  
 العقلية والحذف في النقل المدعى فلا يتعلق  
 والدليل غير موجود جسمه هو  
 شيئا منها فكل واحد من هذه  
 قول عند التكلم الواقع قوله في الظاهر  
 الاعتقاد دون الواقع وهو ان السند  
 بل لا يثبت فكل واحد من هذه  
 الفعل ومعناه ان هذا حاله وذلك ان  
 كلامه ويشعر ان غير ما هو له في اعتقاده لا اعتقاد  
 قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده لا اعتقاد  
 في التعريف بقوله ولا في مقتضى الحقيقة  
 سواء كان الواقع او لا في الحقيقة  
 لانه المراد اجازة في اللفظ لا في الواقع  
 فيكون





بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
أقرب ما يأتى

بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه

بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه

أو جزء منه الدليل أو جزئاً منه وينبغي أن يعلم أن قيد الحكيمية معتبرة في التلته  
 \* وأما الخطاب الموجهة منها \* أي من النقل والمدعي \* ففي الأخيرين \*  
 أي المعارضة التقديرية \* والتقصي النسبي \* كما سبق في \* جواب  
 \* التقيضين الحقيقيين \* أي التقصيص الحقيقي والمعارضة الحقيقية فقبه  
 تغليب \* سوى التغير \* أي تغير الدليل \* وبعض التغير \* أي تحريك  
 الدليل لأن التغير والتغير يقتضي وجود المغير والمحرر وبما غير موجودين  
 بهما \* وفي الأول \* أي المناقضة بجواز القوي \* أي أنها \* أي الساقط  
 والمدعي أيها \* أي باقاة الدليل على صحتها \* أي صحة النقل والمدعي  
 \* وأما بتجريبها \* أي باقاة الدليل على صحتها \* أي صحة النقل والمدعي  
 لتقصي الم \* وجوز البعض في الكل التغير لأنه عندى من التقصير تدبر  
 وتفصيل وظايف هذا المنع \* موجته كانت غير موجهة \* وأبطل  
 كانت ومطالبة \* وسنده مستعمل \* في بيان \* وظايف منع  
 المقدمة وسنده \* إذا عرفت أن النقل والمدعي الغير المدللين يطلب  
 عليها الدليل وأن ضيفتها فيها الإثبات بالاقامة أو بالتجريب أو  
 باطلان السند فاعرف أنك \* فإذا استغلت بالدليل \* أي باقاة  
 الدليل \* على صحة \* النقل ولو كانت باقاة الدليل على النقل \* نادراً  
 سواء كان الدليل لنا \* ومعه جاز \* مثل أن نقول قال الأستاذ  
 أنه متكلم بكلام أرى لأن هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام  
 مسطور فيه فهو قول الأستاذ \* أو مثلاً إليه \* كاحضار كتاب  
 على النقل منه \* ومن صاحبه فإن الاحضار بمنزلة أن يقال إن هذا الكلام  
 مسطور في هذا الكتاب \* وكل كلام مسطور فيه فهو كلام الأستاذ لأنه  
 هذا الكتاب تأليفه \* أو على المدعي فالوظائف الموجهة \* من الخصم \* أي  
 على نفسه \* أي على نفسه النقل والمدعي المدللين \* فالماقضة مجازاً اعتلها

الخطبة بدون العقل  
 حقيقة لغوية مجاز عقلية  
 بوجه من الوجود  
 المجاز العقلي بدون حقيقة لغوية  
 أي الألفاظ بدون حقيقة لغوية  
 حقيقة لغوية بدون حقيقة لغوية  
 بوجه من الوجود  
 المجاز العقلي بدون حقيقة لغوية  
 أي الألفاظ بدون حقيقة لغوية  
 حقيقة لغوية بدون حقيقة لغوية  
 بوجه من الوجود  
 المجاز العقلي بدون حقيقة لغوية  
 أي الألفاظ بدون حقيقة لغوية

بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه

بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه  
 بأنهم يحاجون إلى دليل على صحة ما يدعيه

قوله في النظر في وجه المعارضة القضيبي  
التي لا بد من النظر في وجه المعارضة القضيبي  
التي لا بد من النظر في وجه المعارضة القضيبي

قوله في النظر في وجه المعارضة القضيبي  
التي لا بد من النظر في وجه المعارضة القضيبي  
التي لا بد من النظر في وجه المعارضة القضيبي

او حذفها \* اي منعها باعتبار الارجاع الي دليلها بالارادة او التقدير  
لكن بشرط تعيين مقدما على رأي \* مطلقا \* سواء كان بلا سند  
او مع السند المسموع وغيره \* اي لا يغير \* اي لا يغير المناقضة من  
النقض مطلقا والمعارضة مطلقا لكن فيه نظر وجواب قد بر \* واما على  
دليها وهو \* اي الدليل \* اقول يكون عنه قول آخر \* سواء كان  
بالاستزاع او لا \* ويستلزم منه \* اي وقيل اقول يستلزم منه  
قول آخر \* وقيل ما يمكن التوصل به في النظر فيه وفي احواله الى مط  
خبري \* علمية او ظنية \* او الى العلم به \* اي وقيل ما يمكن التوصل به في  
النظر فيه وفي احواله الى العلم المطلوب خبري والا لان تعريف لابل  
المعقول والاخير ان تحدد لابل المنقول لكن رجحنا المعقولي على الاصولي  
بناء على ان تطبيق اكثر الوظائف المتعلقة بالدليل بعضها وكلا على مذهب  
الاصولي يحتاج الى التخليط بخلافه على المعقولي واما ترجيح التعريف الاول  
من المعقولي اعني يكونه على الثاني منه اعني يستلزم منه فلان الثاني  
يخرج عنه ما عداه لغيره نيات بناء على انه المتبادر من اللزوم البين منه  
بل الاخير فيلزم ترك الوظائف المتعلقة بما عداه وهو ليس بجديد بخلاف  
الاول واما ترجيح التعريف الاول من الاصولي اعني الى المطلوب خبري  
على الثاني منه اعني الى العلم به فلما قربنا على انه اشهر اطلاقا العلم  
على التصديق اليقيني بخلاف الاول واد في احواله التقييم المحذو لكنه بمعنى  
انه ما بعد ما اشار الى المذهب المشهور وهو ما قبله معا الى المذهب  
التحقيقي كما صدر عن بعض الفضلاء وفحول العلماء فهنا ستة مذاهب  
انسان منها لابل المعقول واربعة منها لابل المنقول فينبغي ان يعلم  
الفرق بين الدليل المعقولي والاصولي وهو من وجهين الاول بحسب  
الاجراء والثاني بحسب التوصل الى المدلول اما بيان الاول فهو الدليل

النقض والمعارضة  
والمعارضة معارضة  
اجواب ان النظر العقلي  
في محال وانتم وكبره  
بعض المذكور \* مسطر

قوله في النظر فيه وفي حاله ومعنى النظر  
في محال ان يجعل محال مرة يجعل موضوعا  
الذي هو الموضوع المطروح في محال حادث له  
لكنه بان يقال ان العالم حادث والمحدثات  
محدثات لانه يقال ان العالم له حادث

اوله في معنى لا يكون الدليل مركبا وعلى  
الاول يكون مفردا ومعنى النظر فيه  
بترتيب المقدمات الخاصة بالجملة المذكورة  
وتتبع ذلك المطلوب \* فوجه المذكور

او مذهب التكليف الدليل عندكم اما مذهب  
البيضة متفق او مذهب ما من مذهب  
كما ينص على ذلك في مذهب البيضة  
بعضه في المقدمات المعتبرة فيها وان  
بعضها لا يحتاج في تطبيق الوظائف فيها  
البيضة التي تغير مقدمات مرتبة واحدة  
بعضها لا يحتاج الى التكليف لانه  
مستطوع

قوله خلاف الاول اي التوفيق  
الاول فانه لا يخرج عن المبدأ  
البرهاني وغيره وان قيل  
فيه فذلكا راجح على الثاني



وإنما قال في السور لا يرد في النسب قد  
تغير في قياسه الخ والمقدمة هنا  
المساوات الخ لا يكون المقدمه على  
تد اذ ان المقدمه على الخ لا يكون المقدمه على  
المقدمه على الخ لا يكون المقدمه على  
المقدمه على الخ لا يكون المقدمه على  
المقدمه على الخ لا يكون المقدمه على

الدليل فلا يرد على حجج التبريف منع الدليل والله تعالى هو الهادي الى  
سواء السبل \* وهو \* اي المنع \* اما مجرد \* اي عار عن السند \* او  
مع السند المساوي ومع غير المساوي \* والمشهور ان المساوات  
والعموم والخصوص انما هو باعتبار التحقق بالنسبة الى النقيض اي كلما  
تحقق هذا تحقق ذلك او بالعكس او كلما تحقق هذا تحقق ذلك وليس  
بالعكس او قد يكون هذا تحقق هذا او لا تحقق ذلك وبالعكس مثال  
السند المساوي كقوله لا اربعة لمنع انها منقسمة بمتساويين والاخص  
كأنسانية الشيء لمنع انه حيوان والاعم مطلقا كحيوانية لمنع انه لا انسان  
والاعم هو وجه كحيوانية لمنع انه انسان \* وهو \* اي السند مطلقا وهو  
مذكور في ضمن المفيد المذكور صريحا \* ما يقوى المنع بزعم المانع ولا جاز  
ان يبطلها ابتداء \* اي المقدمة المعينة من حيث هي مقدمة لانها لو كانت  
مدللة فيصح ابطالها بشايد لكن لامن حيث انها مقدمة بل من حيث  
انها مدعى \* قطعاً \* اي لا يشايد ولا يد \* ولان مبنيها فيبطلها مطلقا \*  
وجوزة بعض اهل الفضل لانه يخرج عن الغصب باعتبار العزل وفيه  
تأمل فتأمل او مبنيها \* وما في بكلام اجنبي \* اي ليس بسند ولا شور ولا دليل  
\* لان الاولين غصب والثاني غير معتد به \* وجوز بعضهم المنع وان  
كان الكلام الا في به غير معتد به \* واما مطالبه الدليل مطلقا \* سواء كان  
مع سندا وبدونه \* فتنبها \* اي لم تجوز ولم يحسنها \* بعض المهره \*  
منهم الفاضل المسعودي والخفي \* وسوغها \* اي جوزها \* بعض الحكماء  
قيل في اخبر اعني بها \* اي حسنهما وانما منعها بعض الخذاق لكونها  
تكميلا لا لابطاق وانما سوغها بعض الحكماء لانه يجوز للعقل ان يقسم  
وبلا وآلا على صحة جميع المقدمات او يقسم وبلا على كل مقدمه ثم  
يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع او يقسم وبلا على مقدمه معينة

منه على وجه  
ذلك الشئ  
خاتمة من  
قوله ابتداء  
مطالبه  
وذلك الشئ  
خاتمة من  
قوله ابتداء  
مطالبه  
وذلك الشئ  
خاتمة من  
قوله ابتداء  
مطالبه

قوله لا اربعة  
بالحاقه على ما يقتضيه  
غضب اولاد في الابطال من شأنه  
الان لا غاية الا في مقارنته لبا الضمير  
لازم ولا شارة الى هذا قال قطايب  
المراد فلا يد وما قيل ان المراد بان كل واحد  
من الاولين يقسم في نفسه على ان لا يرد  
المع اليه فيلزم تركي كل واحد على واحد  
الان لا يرد اليه ومن قال في دفعه الى حال  
وهو فلا حاجة الى التصريح اذ هذا  
فلا يد وما قيل ان المراد بان كل واحد  
المراد بان كل واحد

مقدمة الدليل واقامة الدليل  
على ثبوتها سواء كان منسباً  
انتهى الكلام المتنازع فيه ضمن اولاد  
نوبهار

بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر

فان كنت المانع فقد تم المرام ولو قال بسبب المنع عندي هذه بل  
مقدمة اخرى لكان هذا منعا اخر فيقع ويلا آخر على مقدمة اخرى لكن  
الاول اولي لان الثاني غير مناسب لا اعتراض الناظرين مع انها غير  
مطلوبة التحقيق \* واما الوظائف الموجهة من المعلل فع الاول \* وهو  
المنع بغيره سواء كان منعا حقيقيا او مجازا اعتقليا او حذافيا وكذا الحال  
في الثاني والثالث \* اثباتها \* اي المقدمة المعنية الم \* اما باقاة الدليل  
على صحته او تحريكها \* اي بيان المرام اجزاء المقدمة بعضا او كلها  
او بيان المذهب الذي بنى عليه تلك المقدمة وكذا الامر في قولنا \* او  
بغير المدعى ان كانت المقدمة الم المستزاد مطلقا \* سواء كان استزاد  
الدليل المدعى او الاستزاد في المقدمة الشريفة \* وتغيرها \* اي المقدمة  
بعضا او كلها عطف على الاثبات لا على المبدأ به ويؤيده التغير وعدم  
الاثبات والوظائف \* مع الثاني \* اعني المنع المستند بالسند  
المساوي \* اثباتها اما باقاة الدليل \* اي اقامة الدليل \* على صحة تلك المقدمة  
\* او باحدى الطرفين \* اي بغير المقدمة او المدعى المذكور \* او بابطال السند  
والانتقال من تعميل الى تعميل اخر او من بحث الى بحث اخر لغرض \* من  
الاعراض \* كالدخل في السند بعدم صلاحية السندية لانه  
لا يجري المنع \* ولعل هذا الدخل مخصوص بالاثبات وان عجمه في بعض  
الحسين نطاع السيد الشريف \* وكالدخل بانه في حد ذاته غير مستقيم  
لان فيه خلافا \* وكالدخل \* فيما يذكر لتوضيح السند على ما قيل \* واعلم  
ان حاصل هذه الدخولات تسليم المنع واظهار فساد منع المذكور معه  
وفي لتوهم الصحة لكن في كون الاول من هذه القبول تأملنا على  
والحاصل ان ابطال السند على نوعين ابطاله في ذاته وابطال سنديته  
الاول مخصوص بالمساوي والثاني بغيره ويجوز ابطاله بالترديد اي

جميع الخدماء مع حبس الجموع اذ بها رخصها  
مقدمة يستلزم فيها ان يطالبها ولا يفتنم  
لام الاية لما طرأ من وجوه مقومة  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر

قولنا انما قامت الدلالة على ان ما قيل  
او بالنسبة عليها ان كانت مقومة على لانه يرد  
على المناقضة غير جائزة على الغرضيات  
تخصيص الغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية  
والغرضيات بانها غير جارية

بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر  
بعض المدة الاولى في قولها لا يحضر

نظير كونه من هذا القبيل فيجب  
ان يكون على ما في نسخة الفقيه وعرفه  
ابن سينا على ما في نسخة الفقيه وعرفه  
بما هو ظاهر من المروءة الا انهم تغيبوا  
المقدمة المتوسطة بين هاتين المقدمتين  
سواء كانت لا يفيد في ثبات المقدسة  
المتوسطة بل يفيد نفيها وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة

تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة

ابطال في ذاته باعتبار وباطال سندية باعتبار آخر ومما ينبغي ان يعلم  
ان المعنى لما كان في هذه الصورة في صورة الاثبات باللسل على  
المقدمة والتحرير والتغيير والابطال والداخلات الثلث مستلزاما  
كان جازما للمانع ان يعود الى المنع كما كان ويجوز اثبات سند واما  
بالدليل او بالتحرير ويجوز التغيير ولعل المعنى والمانع في هذه الصورة لم  
ينقل ما نفا محلا لانه مخصوص بالتقصين \* والثالث كما اشارت في  
في جريان جميع الواجبات \* سوى الابطال \* اي بطلان السند في ذاته  
الابطال لا يخص الاخص فلا يغير مفيد هذا هو المشهور لكن عندى انه  
انما لا يفيد اذا كان دليل بطلان الاخص مساويا له واما اذا كان مساويا  
لاطم كابطال انسا الشئ الواقع سند المنع لاجوابه بعد تم تنقحه  
يفيد وهو ظاهر واما بطلان الاصح مطلقا فلا يضر للمعنى وان كان واقعا  
للمنع وفيه ايض شئ فاما لا يابا وعارضا او يتوهمها \* لكنه قد  
جاء في \* واما من سند مطلقا \* الاطلاق متعلق بكل واحد من المضاف  
والمضاف اليه ووجهه ظاهر ومن تنويره مطلقا فلا يسمع \* لان الجواز  
لا يقابل الجواز ولا ينافي فلا يفيد للمعنى ولا يضر للمانع \* الا اذا كانا \* اي السند  
والتنوير \* في صورة الدليل \* كالتفسير عنها بل لانه متعلق به  
مطلقة المؤاخذه \* اي ما هو في صورة المنوع فالصورة بالصورة \* واما  
منع المنع مطلقا \* متعلق بكل واحدة من المعنيين على وجهين \* فلا يسمع  
قطعا \* لانه متعلق بالشك بلا شك وهو غير مقبول بلا شك \* وكذا  
ابطال \* اي لا يسمع بطلان المنع مطلقا بل انشئت الى اثبات المقدسة  
المنوعة ولا ياتي تعرض الى السند لو وجد بان يقال ان منفك مرود  
او مدقح \* الا اذا كان \* اي المنع \* مطلقا بدعوى اي مقدمة بدعيتين  
او مستقر اثبتين بلا شك \* الظاهر انه متعلق بالبداهة والاستقراء

تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة

تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة  
تفسير الاصح وهو الاجابة



المساوي الثاني هذا سواء كان  
حقيقيا او مجازا او ظاهريا او  
مستشبه

والظاهر للذوق السليم ان لا يتم  
للمشروط التوفيق بوجه آخر لا يمتنع في  
الحكاية ههنا فردى

الظاهر التوفيق التوجيه التفصيل  
مستشبه

قوله اي المصلح الجليل المفضل الذي هو  
يصدق ويجوز ان يكون ذلك بزيادة المسائل  
ليس بمصدده وذلك بان المصلح لا يرد  
الم كلامه لان منصب عدم الاستحجال  
لم يجز بالنسبة الى هذا المصلح فردى  
اعادة الى ان هذا المنصب غير متحقق بآثار  
المناقضة بل يجزى في جواب المسئلة كلها  
قوله دليل الوجوب والنفق وهو شارة  
اليه بقوله اذ بانها لا تتكلم الا في جواب مسئلة

عالمه يمنع فلا يتصور فردى  
قوله انظر ان ترتيب اى فية على ترتيب  
المنع فانه قوله مضر للمصلح لا يوجب  
المنع وقوله مفيد له اذ انظر الى جواب  
لما بينه بقوله فيكون المعنى  
ويجوز ان يتم ذلك سواء كان الاول  
نافعا للمصلح او لا بل في ظاهر من الاول  
تدبره مستشبه  
وهو اشارة الى الترتيب الاحتمالات مع  
قطع النظر عما استهووا او لا مانع  
المنع فانه مضر للمانع مانع للمصلح  
فقط او لها مضافا الى مانع للمانع  
مفيد لهما معا مانع ولا يحيط واما  
احتمالات الجواب فتعدها بالمقايسة

واما اذا كانا مع شاه فلا يجوز دفعه بل دفعه باحدى الوجوه الموجهة  
السابقة \* او سلمتين \* وجوز البعض المنع بعد التسليم لكسره باى عن  
الذوق السليم \* اذ مقدمة غير ملزمة \* صحته \* في يقال ان منع مدقوع  
لانه متعلق بمقدمة كذا \* او بمقدمة بدلية او استقرائية بلا شاهد مثلا  
وكل منع متعلق بمقدمة كذا فمدقوع \* وردد وفتك مدقوع \* فبقي مقايسة  
فقه \* وههنا منصب يجب على المصلح وينفع وهو ان لا يستجمل \* اى  
المصلح المحجب \* في الجواب ويحطل عمن يمنع \* الظاهر المنع بمعنى الرد \* ان  
يحقق \* اى السائل \* ما يورد \* من المنع \* اى الرد \* اذ ربما لا يتمكن \* اى  
السائل \* من التوجيه فالحجت ينقطع او يظهر \* اى السائل \* الفساد فالمنع  
يندفع \* فيكون الاستحجال عينا بل قد يضر المصلح \* او يترك المصلح  
فيحطل من التعليل \* فيخلص من الحيط والافنى \* بل يأتى بالمضدمات  
السائلة \* عند توجيه \* السائل \* المنع والتفصيل \* اى تفصيل ورود  
سفه \* كذا يجب هذا على من يمنع لعموم دليل الوجوب والمنع \* لان كلامه  
المنع والجواب على ضمير في المشهور مضر للمصلح ولا يفيد له ولا \* الظ  
ان مرتب فيكون المعنى المنع من المانع مضر للمصلح ولا مضر له سواء كان المنع  
مضر للمانع او لا مضر له ايضا \* الجواب من الجيب مفيد للجيب وغير مفيد له  
سواء كان مضر للجيب او غير مضر ايضا فلاحتمالات في الحقيقة ستة تامل  
\* والمنفى \* اى المبر عنه \* او \* لا مردود وعند المحمور \* لعدم التدافع ومما  
يجب ان يعلم ههنا مما شاع وكثر في استعمالات الاصوليين والمتكلمين  
اكثر وهو تعيين موضع الغلط وهو وان كان نوعا من المنع الا انه لنوع  
خصوصية قد يتركز في مقابلة ولا يقصد بطلب الدليل كما هو الغلط والمنع  
بل قد يقصد به ان ما ذكرته غلط ومنه \* فهم \* كذا ولولا ذلك  
لما وقعت في الغلط والتركز \* وقوعه بعد التفتيش الاجمالي \* ومقتضه \* اى

المساوي الثاني هذا سواء كان  
حقيقيا او مجازا او ظاهريا او  
مستشبه



الاضحية راجع الى الدليل الثاني  
لا بطلان الدليل لانه جائز ان يثبت  
كما زعم الاستاذ \* فاضحة زائدة

فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل

الدليل عطف على قوله فنع مقدمه معينة \* وهو \* اي الفرض \* ابطاله \*  
اي الحكم بطلان الدليل \* بالتخلف او باستلزامه خصوص الفضا وكالتسل  
مثلا \* بشما واما سوا \* اجتمع الى اقامته او لا فلا يخرج النقض بالبداهة  
والتقابل باعتبار حكم خاص بالاول فيه \* اي تصور الفرض اجمالا  
اي وليك هذا جار بعينه في مادة كذا \* اي جار بعينه في تلك المادة بان لا يكون  
الدليل الوارد على المدعى والدليل الجار في تلك المادة متفادتين الا في  
الموضوع وذلك في القياس الاقتران الكلي او في المحكوم عليه المطلوب  
وذلك في القياس الاقتران الشرطي او في الجرح المتكرد بعينه نقب او  
اثباتا وذلك في القياس الاستثنائي كذا قال بعض الافاضل عصه الله  
متحالي \* متخلفا عنه حكم عام \* اي الدليل وكل دليل هذا سانه فاسد  
فذلك فاسد \* وهو \* اي وليك \* مستلزم للتسل مثلا وكل دليل  
هذا \* اي التخلف والجرحان كما في الاول والاستلزام كما في الثاني \* سانه  
فاسد واما الوظائف الموجهة من طرف المحلل ففي الاول \* اي قياس  
التخلف متعلقان بمقدمتين ضمنتين لصغره لان صفه لكونها  
مقدمة مسيرة الى مقدمتين الاولى ان وليك هذا جار في تلك المادة  
والثانية ان حكم مدعاها متخلف عنه فيها \* فاحدهما \* اي احد المعين بلا  
عين \* متعلق باحدهما \* اي المقدمتين \* \* المنع \* الاخر \* متعلق  
\* با \* المقدمة \* الاخرى \* فيقول في منع المقدمة الاولى لان وليك  
جار في تلك المادة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ويقول في منع الثانية  
لان التخلف بل ناهي تخلف اذا كان المراد من المدعى ما فهمت او من تلك  
المادة ما فهمت واما اذا كان المراد منها هذا فيكون داخله في حكم مدعاها فلا  
يتخلف \* لكن على تقدير تسليم \* المقدمة \* الاولى \* ان اراد منع كليهما  
والا فلا وهذا الشرط اعني تسليم الاولى واجب ههنا ولا يلزم اعتراف

الدليل بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل

فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل

فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل  
فقد بطلان الدليل لان مقتضى الدليل

بالدين المستطوع من اموال المسلمين  
بالحرام المستطوع من اموال الكفار  
بالدين المستطوع من اموال المسلمين  
بالحرام المستطوع من اموال الكفار

فأما الدليل من حيث لا يشعركم لا يخفى على المتأمل وأما منع كبراه فهو غير  
جديد وجوزة بعض المحققين قد تكرر \* والتغير الدليل \* بعضا وكلاهما في الرفع  
عطف على معان \* وتكرر \* أي الدليل \* وتكرر المدعى وتكرر لما دعه \*  
قد تكرر كيف يجوز التكرار فنذكر لكن الأحسن أن يجعل في هذه التكرارات أساسا  
للمعنيين الأول بالأول والثاني بالثاني \* والفقهاء المتخفیان \* \*  
إبطال الدليل المستنبط من التخلّف والاستلزام المذكورين باحدهما  
أو المعارضة ففيه تغليب لكن في نفي النقص بالنقص كلام قائل \* و  
الثاني \* أي قياس الاستلزام \* كالأول \* في جميع الوظائف المذكورة  
\* \* إلا أن أحد المعنيين \* المتعلقين بمقتضى من حيثين بصغره \* متعلق بصغره  
والآخر بكبره \* مع أن الشرط السابق ليس بواجب ههنا بل لا بد  
\* وورد في صغره \* أي قياس الاستلزام \* فتمنع \* أي صغره \* باعتبار  
وتمنع كبره باعتبار آخر \* بأن يقال إن ردت بقوله مستلزم للتسلسل  
المع فلازم الصغرى وإن ردت أنه مستلزم للتسلسل مطلقا فالصغرى  
مستلزمة لكن الكبرى ثم لأن التسلسل في الاعتباريات والمعدومات وغير  
المرتبة وغير المحتملة وفي المعدومات ليس بحال ويجوز التكرار في الأول لكن ليس  
في صغره بل في معدومات دليل المصل ومادة الجريان وتمنع الجريان  
باعتبار التخلّف باعتبار آخر وما ينبغي أن يعلم ههنا أنه قد يراد بالنقص  
بترك بعض قوود الدليل ويستعمل نقضا كشورا كأنه يقول الشافعي في نفي  
بيع الغائب أنه مبيع مجهول الصفة عند العاقلين حين العقد وكل ما هو  
شأنه فلا يصح بيعه فيقول الناقد هذا منقوض بما لو تزوج امرأة لم ير لها  
فإنها مجهولة الصفة عند العاقلين حين العقد والحال أنه صحيح فقد خذف  
فيكون مبيعا وبجواب عنه أن الصلة هو المجموع ولا يلزم من عدم عليه  
بعض عدم عليه المجموع فلا نقض عليه لأن بين بان الصلة هي الصبوة

الذات سبب زكرك باعتبار إمكان وجود  
 بل دليل صحيح شوكه  
 بعضي بر المحقق كبره بان يقال ان  
 اما صوابه او نه كبره بان يقال ان  
 اودت بصوابه دليل هذا فلا نسلم  
 اودت فثبت الماده وان اودت  
 جريانست فثبت اختلاف  
 فان فلا نسلم في ماده الحكيماست فلا  
 وبان يقال في ماده الاختلاف  
 اودت هذه الماده بهذا الاختلاف  
 نسلم جريانست فلا نسلم جريانست  
 بصوابه دليل هذا فلا نسلم جريانست  
 ثبوت الماده وان اودت بان في ماده الحكيماست  
 فثبت الاختلاف فثبت الماده بهذا الاختلاف  
 اودت هذه الماده بهذا الاختلاف  
 جريانست دليل صوابه  
 الاختلاف

تخلف  
تخلف  
تخلف  
تخلف  
تخلف



في هذا المقام صاحب كثره - اذ انما انت  
 بالتحليل الصغر نظرت في كتب الادب  
 وحينئذ متخفا فساد قوله وكل دليل  
 يعني يلزم منه ان يعلم السائل بطلان  
 دليله انما يعلمه دليله وفي كل دليل  
 مقابل الدليل فاسد لكل الاول في التوفيق  
 بنائه على وجه البرهان والرد والمخ  
 بنائب المعارضة وجه الصورة العلمية  
 اعلم ان المعارضة عبارة عن منع البديهيات  
 في المسئلة العلمية مع عدم العلم بطلانها

وكلام صاحب دفعا لا لزوم  
 وقد بطلت المجردة على المناقضة التي  
 ليست لاظهار الصواب بل لا خوف  
 انضم اظهار الفصل  
 في انما يكون سكايرة اذا لم يكن قيام الدليل  
 كان بديهيا اما اذا كان بديهيا فساكيرة  
 ساكيرة تقول باوجه النقص  
 ساكيرة باوجه الفرق بين النقص  
 بينا في النقص بعدم الفرق بين النقص  
 الاجمال على النقص الاجمال او على  
 المعارضة الحقيقية وجه المعارضة  
 الحقيقية عليها وجه المعارضة بالتحليل  
 بطلان دليله انما يعلمه دليله وفي كل دليل  
 مقابل الدليل فاسد لكل الاول في التوفيق  
 بنائه على وجه البرهان والرد والمخ  
 بنائب المعارضة وجه الصورة العلمية

اي المعارضة \* على \* تفسير \* الاول بطلان الدليل بمقابلة الدليل \* وهي  
 على التفسير \* الثاني بطلان مدعى الدليل بدليل بخلاف \* ولما لم يتم عليه  
 القول بالواقعية والانسيبية زونا قانون لان آه \* ونصويره \* اي تصوير  
 المعارضة اجمالا \* ان وليك هذا قام على تقييد مدلوله وليس \* هذا ما  
 الى التفسير الاول فاللزام له ان يقال في التصوير ان وليك هذا مقابل الدليل  
 لكن لم يقل ثلثة دقيقة يعرفها من له سلبية تدبر \* وان مدعى وليك هذا قام  
 على تقييده وليس \* هذا ما نظر الى التفسير الثاني \* وكل دليل ومدعى دليل  
 هذا ثلثة فاسد \* مع اننا في ذلك \* الدليل العام على تقييد مدلوله دليل  
 المعلن والا فيكون المعارضة مكابرة \* واما الوطائف \* الموجهة \* من  
 طرف \* المعلن فيها \* اي التصويرين \* فمع مقدمة الدليل \* على التعيين  
 بعضا او كلا مطلقا سواء كان بلاسندا ومعد مطلقا \* والتقييد \* اي تغيير  
 الدليل \* والتحريران \* اي تحرير المدعى والدليل قد فرغ ازا كيف \* كحر  
 التحرير \* والتعيينان الحقيقيان \* اي النقص الاجمالي الحقيقي والمعارضة  
 الحقيقية والفرق بين تفسير الدليل والمعارضة الحقيقية على النقص الاجمالي  
 والمعارضة الحقيقية ان الثاني في ابطال دليل المعلن بواسطة اثبات  
 خلاف مدلوله ومدعاء بواسطة اثبات خلافه وتغيير الدليل اثبات  
 المعلن الاول نفسه مدعاء بلا تعرض الى ابطال مدعى المعارض ولا الى  
 دليله وان لزمه بطلان مع ان المعلن انتقل سائلا في المعارضة وفي  
 تغيير الدليل لم ينتقل لكن بقي النقص في تقييد النقص \* ومما ينبغي ان  
 يعلم ههنا ان الدليلين \* المتعارضين \* ان اتحد في الصورة \* مثل  
 ان يكون كل منهما من الشكل الاول وان اتحد \* ايضا في بعض المادوة  
 وهو اتحد الاوسط \* لكونه المتحدة في المادة وقيل وهو الكبرى \* هذا  
 في الاقر اثبات والجزء المتكرر \* الظاهر انه باج عطف على الصورة

في هذا المقام صاحب كثره - اذ انما انت  
 بالتحليل الصغر نظرت في كتب الادب  
 وحينئذ متخفا فساد قوله وكل دليل  
 يعني يلزم منه ان يعلم السائل بطلان  
 دليله انما يعلمه دليله وفي كل دليل  
 مقابل الدليل فاسد لكل الاول في التوفيق  
 بنائه على وجه البرهان والرد والمخ  
 بنائب المعارضة وجه الصورة العلمية

١٩  
مكرر الصلوة في الاكثر من سبع اذنيه  
كذلك في غير سبع  
فعله فطلب التوبة

على الفردى  
بناء على ما قاله المصنف في المتن  
وتعريفه وغيره من غير جازم  
الملك المحي بالاولى كلف لا يلبس  
والثالث عبث والاثبات غير متعين  
منه تعقيب هذا  
في ترتيب الصورة

قوله في قوله تعالى  
 بكملة من غير سحر  
 كنهه في غاية الصعوبة ووجه صواب  
 تمثيل السحر والغير سحر والانهما زكرا  
 ام القدر \* نزدي \* مشتم  
 و هو ما يكون من مخرجا \*  
 على المعارضة انصب يكون باجاء و  
 لا في

الصورة واتحاد بعض المادة والارسل  
على مشهور الاصولية وبعض الحقيقة  
لا يكون في الحظ وقبيل لا يغير موافق  
اي الاجاب على المضمون من قولنا  
وتتبع الامم اراءه

الخ قوله والا فلا يصح من قوله اذا لم يكن  
 في البعض لا يجاب الجواب في البعض ولا في  
 والاشارة في الجواب في البعض ولا في  
 فيهم من الغيب في الجواب في البعض ولا في  
 في قوله في الغيب في الجواب في البعض ولا في  
 في قوله في الغيب في الجواب في البعض ولا في  
 في قوله في الغيب في الجواب في البعض ولا في

كما لا يخفى على ذوي البصيرة \* فنيا أو اثباتا \* أي من جهة النفي والاثبات  
 \* وهذا في الاستثنائيات تسمى \* هذه المعارضة \* معارضة  
 بالقلب \* لقلب الدليل على المعلل بان يقيم عليه كما قال المعتزلة رؤية الله  
 تعالى غير جائزة لأنها امر نفاه الله العظيم بقوله القديم لا يدركه الابصار  
 وكل امر نفاه الله تعالى فهو غير جائز \* وعارض الاسعري فقال جائزة  
 لأنها امر نفاه الله العظيم بقوله الكريم وكل ما هو شأنه فهو جائز \* هذا في  
 الاقران \* وأما في الاستثنائات فلما قال المعتزلة ايضا هي غير جائزة  
 لأنها لو جازت لما نفاها الله الحكيم ولكنه تعالى نفاها بقوله \* وعارض  
 الاسعري فقال هي جائزة لأنها لو استنفت نفاها باللفظ لكنه تعالى  
 نفاها بقوله الشريف لأنها لو استنفت لم يفد نفيا كما نفى بطريق التمدح  
 هذا على مذهب العقوليين وبعض خصميو الاصوليين لكن بلا حجة خروج  
 اليه \* وأما على شهرة الاصوليين وبعض خصميو فلقول المعتزلة  
 ايضا رؤية الله تعالى غير جائزة لنفيته تعالى بقوله العا على \* وعارض الاسعري  
 فقال هي جائزة لنفيه تعالى بقوله الكريم \* وان اتحاد أي المعارضات  
 في الصورة فقط \* أي بدون الاتحاد في المادة بل مع التباين فيها  
 تسمى هذه المعارضة \* معارضة بالمثل \* ان تباينا \* أي المعارضات  
 في الصورة \* سواء تباينا في المادة ايضا ولا يدخل فيها تباين  
 تسمى \* هذه المعارضة \* معارضة بالغير \* واملأ المثل والغير في  
 غاية السهولة لان قبل المس على شهرة الاصوليين وبعض خصميو  
 في غاية الصعوبة مع ان تمثيل انقلب على هذين المذهبين غير موافق لما  
 شره القلب بهما تدبر \* ويجب على المناظرين ان يعلم بهما ان مطلق  
 المنوع أي المطالبات والابطالات الصادرة \* من المنظرين \* أي  
 المصلح والسائل \* انها تصح وتليق \* تلك المنوع \* اذا لم تكن صفة متعلقة بها

وعدم الایا نه مفید با اقامه بقید  
لا یصح منهم مطلقا اذا لم یکنوا  
للمسلسلہ اگر نہ آئے ہوں تو  
نہ ہو تو مسلسلہ علی قولہ  
مسلسلہ علی قولہ اذا لم یکنوا  
مسلسلہ علی قولہ اذا لم یکنوا  
مسلسلہ علی قولہ اذا لم یکنوا



اشارة في كتابه بقوله الذي يجعل  
منه انشا السلب لكل كلمة فيه ما فيه  
من محرم من مقاصد العلوم المدونة هي

في العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي

في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي

هذا تعريف حقيقيا يراد به افادة صورة غير حاصلة وانما المراد نقسبين  
ما وضع له لفظ القصور من بين سائر المعاني يلبقت اليه ويعلم انه  
موضوع باذنه فانه الى التصديق فيوطر في ليل اللغة وخارج عن المعرفة  
الحقيقي واقسامه الاربعة التي ذكر في المحل وحقه ان يكون بالفاظ مفردة  
فانه لم يوجد ذكره كب يصدق به تعيين المعنى لا تفصيله كذا في نزع الموقف  
\* او \* فمر بها \* تبينها وهو \* اي التعريف التبييني \* احضار صورة  
حاصلة \* محوثة \* في المحرنة بلا جسم الى كسب جديد \* وهما \* اي هذا ان  
التعريف ان \* هم \* المطالبة التصديقية \* هذه جملة مترضة في المبادئ التصديقية  
كما ان تونا وهو \* المبادئ التصورية وكون التعريف اللفظي \* المطالب  
التصديقية بمعنى \* على قول الشريف \* قدس سره وعند القضاة ان من  
التصورية وانت خبير بان اذا كان الغرض من التعريف معرفة حال اللفظ  
بان موضوع لذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا جامعا المطالب التصورية واما  
اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك بل حكم الدواني  
وفي هذا المقام مباحث نقسية فيطلب في حواشي التهذيب كالتوفا  
الموجبة \* هم \* الخضم المباضعة مجازا في مطلقا والمعارضة التقديرية  
مطلقا \* الحسن ان يزين الاطلاقين بالنسبة الى الدعوى الصريحة  
والضميمة لان يزين التعريفين كونهما من المبادئ التصديقية مشتملان  
على النسبة الجبرية \* والنقص \* اي الاجمال \* يشادة فاما  
من الترفد البين كما سيجي تدبر \* تبينها \* بناء على ان تعلق  
النقص بالدليل فقط \* واحتجنا \* بناء على انه تعلق عام الى الدليل  
والتعريف قال بعض الافاضل في تعليقاته على الآداب المسعودي  
انه مستر في بين نقص الدليل وبين نقص التعريف \* وتصوير كل من  
هذه المنوع \* اي المناقضة الجارية والنقص والمعارضة التقديرية

في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي

توفيقا لفظيا او تبينها فالوفايف  
التي هي انما يعلم في المقام \* ابادي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي

في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي  
في تلك العلوم المدونة هي  
الاصول في تلك العلوم المدونة هي



فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته

فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته

\* والوظائف \* من جانب \* المرف \* اي صاحب التعريف \* معلوم \*  
من الاجزى تفصيلا وكذا من السابق \* واما المعارضة الحقيقية مطلقا  
فالمسح الحقيقي والمجاز العقلي والحد في مطلقا \* والاطلاقان كاطلاقين  
\* فلا يطق \* بهما \* الا اذا كانا \* اي اذ ان التعريفان \* علقين \* حكم ما و  
\* محققين \* باخر ما \* ولما كانا مستثنين \* على النسبة الجبرسية بصليان  
للعلية والمعلية \* فح \* اي حين كونها علقين او محققين \* يجري عليه \* ما  
على صاحب هذين التعريفين \* ما \* اي الوظيفة التي \* يجري على المحققين \*  
الذين ليس في تعليمه مشابهة التعريف \* وان كنت متوقفا حقيقة  
او اسميا فهو ما قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الذاتين \* سواء كان ما به  
القصد والتحصيل \* كنهما \* لذى الصورة كما في الحدود \* او وجهه \* كما في  
الرسوم \* ان كان \* اي ما به القصد والتحصيل تعريفها \* لا \* اي لما هيته  
\* علم وجوده في الخارج \* اي في الالعيان \* فذلك \* التعريف \* حقيقي \*  
منقسم الى احد الحقيقي والرسوم الحقيقي باعتبار الاستعمال على الذات  
والعرضي \* وان كان لغيره \* اي لما هيته غير معلومة الوجود سواء كانت  
معلومة العدم او لا \* فذلك \* التعريف \* اسمي \* منقسم الى احد الاسمي  
والرسم الاسمي باعتبار المرف باقسامه \* وبهما \* اي اذ ان التعريفان  
\* عن المطالب الضرورية \* وفا \* والوظائف \* الموجبة \* عن الحكم  
النقص \* اي الاجمالي \* يشبهها او حقيقيا \* بشهادة \* فاما من  
عدم جامعيتها \* اي عدم كون التعريف جامعا لافراده \* او \* عدم  
\* ما هيته او اشتراكه \* على اللفظ \* المشترك \* مثلا \* كذا الالفاظ  
المجازية والفردية \* واستلزامه فساد الآخر \* غير التلزم من الخصوصات  
\* كالتسلسل مثلا \* وكذا الدور والتعريف بالمساوي جماله او الالحقي  
\* وب \* بأكمله \* تصويره \* اي النقص الاجمالي \* ان \* يقال \* انه تعريفك

فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته

فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته

فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته

فقد قولنا ان كونها في المبدأ في ذاته  
الذاتية كذا قال بعض المحققين في  
الرسالة الشريفة اذ عرفت هذا  
وان كنت متوقفا على هذه الحكمة المقررة  
لم يكن مستلزما ان تميز اليها فلا  
تكون في المبدأ في ذاته



المعروفات ولو زعمنا فان مجموع الاسمي التوقيف واحد في القول  
 التوقيفات نسخا رقيقة في التوقيف واحدة في القول  
 التوقيف مجموع التوقيفات في الطلب التوقيف على  
 التوقيف واحدة في القول وقدره

بذا غير مانع او غير جامع او يستلزم على اللفظ المشترك مثلا او مستلزم  
 لتسلسل مثلا وكل تعريف بذاته فاسد وتوحيده فاسد وبين  
 الفاسد اى بين خصم عدم الجماعية والماضية والاستعمال والاستلزام  
 وان لم يبين المفاسد فيكون مخاطبة غير مسموعة الا اذا كان المفاسد يربها  
 \* والما لوظائف \* الوجهة \* من \* طرف \* المرفق \* في معنى القياس  
 الاول \* اى قياس عدم الجماعية \* معنى القياس \* الثاني \* اى  
 قياس عدم الماضية \* معنى حقيقي \* اى حقيقة لغوية واسنادا جماليا  
 او كمالا الاستناد ايضا حقيقيا لانه المجازي ان حذف واليه استمر يقولون  
 \* باعتبار وليها اى الصغرى لان الناقض على ما صورناه سندا وهو  
 المشهور الاخرى والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز ان يعلق المتعدين  
 بصغريها لكونه صغريها مشيرة الى مقدمتين الاولى اى تعريفك بذات غير  
 صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المرفق وان تعريفك بذات  
 صادق على مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المرفق فالمنع الاول  
 متعلق بالاولى والاخرى بالاخري لكن على تقدير تسلسل الاولى ويجوز منزع  
 كبرها اى القياس الاول والثاني \* على مذهب المتأخرين ببيان الفرض  
 من التعريف \* بان يقال لان كل تعريف غير مانع او غير جامع فهو فاسد  
 لم لا يجوز ان يكون عوض المرفق ايراد تعريف جامع ومانع بل يعنى معنى  
 غير هذا المعنى وهو التوطئة للبحث الاتي او للتقسيم الآتى او تمييز مرفق مخصوص  
 عن مرفق آخر مخصوص فى ايراد تعريفات مخصوصة لتمييز مرفقات مخصوصة  
 وهذه الاغراض لا تقتضى الجماعية ولا الماضية كذا فى فتح الباب لجوز الملك  
 الوهاب \* على معنى مذهب المتقدمين لانهم \* لم يستلزموا التساوى بين  
 المرفق والمرفق وهو \* ومنه يكرى القياس \* الثالث \* وهو قياس  
 استعمال الاستلزام المستند سيظهر من المنع المردود والمنع بالتزويد فى صغريه

المعروفات ولو زعمنا فان مجموع الاسمي التوقيف واحد في القول  
 التوقيفات نسخا رقيقة في التوقيف واحدة في القول  
 التوقيف مجموع التوقيفات في الطلب التوقيف على  
 التوقيف واحدة في القول وقدره  
 طلب الدليل على حقيقة لغوية فلكونه المنع يعنى  
 الدليل على مجازيها على ظاهره وان كان  
 الدليل على الصغرى احكام بالمنع  
 بالمنع على الصغرى احكام بالمنع  
 على ريبها وان كان على مجازيها  
 فلكونه تقدير قول الصغرى متعوقا  
 الصغرى بالتحقيق لغوية مع  
 يعنى انما يجوز المنع بالتحقيق لغوية مع  
 مع كونها لا يتقارر والثاني اقرب  
 وتعتبر لغوية لا يتقارر والثاني اقرب  
 الاول اقل من الثاني اقرب  
 يعنى كما يجوز نقول مع واحد تقبل  
 الصغرى

بذا غير مانع او غير جامع او يستلزم على اللفظ المشترك مثلا او مستلزم  
 لتسلسل مثلا وكل تعريف بذاته فاسد وتوحيده فاسد وبين  
 الفاسد اى بين خصم عدم الجماعية والماضية والاستعمال والاستلزام  
 وان لم يبين المفاسد فيكون مخاطبة غير مسموعة الا اذا كان المفاسد يربها  
 \* والما لوظائف \* الوجهة \* من \* طرف \* المرفق \* في معنى القياس  
 الاول \* اى قياس عدم الجماعية \* معنى القياس \* الثاني \* اى  
 قياس عدم الماضية \* معنى حقيقي \* اى حقيقة لغوية واسنادا جماليا  
 او كمالا الاستناد ايضا حقيقيا لانه المجازي ان حذف واليه استمر يقولون  
 \* باعتبار وليها اى الصغرى لان الناقض على ما صورناه سندا وهو  
 المشهور الاخرى والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز ان يعلق المتعدين  
 بصغريها لكونه صغريها مشيرة الى مقدمتين الاولى اى تعريفك بذات غير  
 صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المرفق وان تعريفك بذات  
 صادق على مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المرفق فالمنع الاول  
 متعلق بالاولى والاخرى بالاخري لكن على تقدير تسلسل الاولى ويجوز منزع  
 كبرها اى القياس الاول والثاني \* على مذهب المتأخرين ببيان الفرض  
 من التعريف \* بان يقال لان كل تعريف غير مانع او غير جامع فهو فاسد  
 لم لا يجوز ان يكون عوض المرفق ايراد تعريف جامع ومانع بل يعنى معنى  
 غير هذا المعنى وهو التوطئة للبحث الاتي او للتقسيم الآتى او تمييز مرفق مخصوص  
 عن مرفق آخر مخصوص فى ايراد تعريفات مخصوصة لتمييز مرفقات مخصوصة  
 وهذه الاغراض لا تقتضى الجماعية ولا الماضية كذا فى فتح الباب لجوز الملك  
 الوهاب \* على معنى مذهب المتقدمين لانهم \* لم يستلزموا التساوى بين  
 المرفق والمرفق وهو \* ومنه يكرى القياس \* الثالث \* وهو قياس  
 استعمال الاستلزام المستند سيظهر من المنع المردود والمنع بالتزويد فى صغريه

بذا غير مانع او غير جامع او يستلزم على اللفظ المشترك مثلا او مستلزم  
 لتسلسل مثلا وكل تعريف بذاته فاسد وتوحيده فاسد وبين  
 الفاسد اى بين خصم عدم الجماعية والماضية والاستعمال والاستلزام  
 وان لم يبين المفاسد فيكون مخاطبة غير مسموعة الا اذا كان المفاسد يربها  
 \* والما لوظائف \* الوجهة \* من \* طرف \* المرفق \* في معنى القياس  
 الاول \* اى قياس عدم الجماعية \* معنى القياس \* الثاني \* اى  
 قياس عدم الماضية \* معنى حقيقي \* اى حقيقة لغوية واسنادا جماليا  
 او كمالا الاستناد ايضا حقيقيا لانه المجازي ان حذف واليه استمر يقولون  
 \* باعتبار وليها اى الصغرى لان الناقض على ما صورناه سندا وهو  
 المشهور الاخرى والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز ان يعلق المتعدين  
 بصغريها لكونه صغريها مشيرة الى مقدمتين الاولى اى تعريفك بذات غير  
 صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المرفق وان تعريفك بذات  
 صادق على مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المرفق فالمنع الاول  
 متعلق بالاولى والاخرى بالاخري لكن على تقدير تسلسل الاولى ويجوز منزع  
 كبرها اى القياس الاول والثاني \* على مذهب المتأخرين ببيان الفرض  
 من التعريف \* بان يقال لان كل تعريف غير مانع او غير جامع فهو فاسد  
 لم لا يجوز ان يكون عوض المرفق ايراد تعريف جامع ومانع بل يعنى معنى  
 غير هذا المعنى وهو التوطئة للبحث الاتي او للتقسيم الآتى او تمييز مرفق مخصوص  
 عن مرفق آخر مخصوص فى ايراد تعريفات مخصوصة لتمييز مرفقات مخصوصة  
 وهذه الاغراض لا تقتضى الجماعية ولا الماضية كذا فى فتح الباب لجوز الملك  
 الوهاب \* على معنى مذهب المتقدمين لانهم \* لم يستلزموا التساوى بين  
 المرفق والمرفق وهو \* ومنه يكرى القياس \* الثالث \* وهو قياس  
 استعمال الاستلزام المستند سيظهر من المنع المردود والمنع بالتزويد فى صغريه



والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

مصدقا لا مستورا بل اورد بذكر الانسان ان توجه ذنوبك الى ما عرفت  
بوجه تام ثم ليس في تصويره بوجه اهل فليس بين احد والمحد وحكم حتى يمنع  
فلا يصح ان يقال لا ثم ان الانسان حيوان ناطق فان ذلك يجري مجرى ان  
يقال للمكاتب لا ثم كتمانك واما اذ قيل الانسان حيوان ناطق والبدن  
مدلوله لانه ادعى فالحكم فليمنع وبطلب عليه الدليل من الله والحاصل ان  
المعرف بمنزلة نفاذ مسير الى نفسه فلا يجري فيه التحفظ فلا توجه به المناقشة  
\* الا ان تعبر الخصم الدعوى من المعرفة بان تعبر في هذا العدد جزوه هذا الجنس  
وجزوه ذلك فصل مثلا قبل هذا بناء على جواز منع الرسمية والزموم لاسيما  
في الموصوم الحقيقة انما هي \* وان تعبر في هذا جامع \* كجمل افراده \* \* ان  
تعبر في هذا مانع \* عن دخول عياده فيه \* وعار عن المناط عليها \* كاستنزام  
العدد مثلا او استئصال الاستراك مثلا \* في مجوز الخصم يمنع احدى هسدة  
الدعوى \* الضمنية \* او كلها \* او احدا \* فجازا انويا مطلقا لكن لابد في النكته  
الاخيرة \* اى منع النجاسية والناعية والراء \* ثم شاهد لا قيل لادى ان يكون  
مادة القصور المحققات قائل \* واما الوطائف \* الموجهة من المعرفة \* ففى  
المفهومات الاعتبارية \* اى التعريفات الغير الحقيقية \* اثبات تلك الدعوى \*  
الضمنية \* باقامة الدليل عليها \* اى على صحة تلك الدعوى لان رفع  
المحذورات في الاعتبارات سهل عند من هو بالتوجيهات بل لان حاصله يرجع الى  
الاصطلاح فيصير تعريفه با عليه الاصطلاح \* وتفسيره \* اى التعريف جزء  
او كلا \* في الكل \* اى في كل من المنوع الستة \* واثباتها \* اى تلك  
الدعوى \* با بطلان الشاهد وتحرير المعرفة \* يجوز عطف على الاثبات  
واما تحرير التحرير قد ترجمه \* \* \* تحرير اجزاء التعريف \* \* \* وتحرير مادة  
نقطة \* اى التعريف \* في النكته الاخيرة \* وفيه تعليقات ستى تظهر  
باتصال الاخرى \* \* \* في \* المفهومات \* الحقيقة \* اى الوطائف

والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

والاعتبارات في المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى  
في صفة من صفة المنهجيات الأولى

54

قولہ مسامحہ وی انہ المناسبت لعارضۃ  
بذو الہادی ثبات خلافہا کم یحصل الفساد  
مطلبا بانہ یقول بذو الفرق خارج مع کونہ  
ذو الافراد و لکن تعریف بانسانہ فقیر  
جاء فقیر بک غیر جامع و ہو تفضیل ما  
اوقاہہ کم یحصل ان التوفیق فسادہ و ہو  
و ما قرعہ التصویر انما یثبت سلیمانہ  
بسمہ بمقتضی اولہ  
بسمہ  
ان التصویر یجمع الی الاصل  
فانما یثبت

۱۰

غير المعارضة السابقة التي هي تقدير الدليل لهذه المعارضة مثل النقض ط  
 الاجمالي لو ارد على التعريف مطلقا على رأى بعض الافاضل  
 \* واما الوظيفة من \* طرف المعرف \* فمن تعارض التعريف مستندا  
 بالرسمية \* اى جواز كون تعريف المعارض رسما مثلا تعريف المعارض  
 العلم بما يعبر عن الموصوف به احكام العقل ويقول الخصم المعارض  
 بان الاعتقاد انقضى سكون النفس فيقول المعرف لاسلم تعارض  
 تويفك وانما يعارض لو كان هذا وحده ممنوع بجواز كون رسما  
 لانه اذا سلم حديته بطل حد نفسه اذ لا يكون شئ واحد حقيقيا  
 مختلفان والا فلا اذ لا يكون تعاندين مفهومين بل من احدين  
 بجواز كون احدهما حدا والآخر رسما وانما التعاندين حد بينهما  
 شئ واحد \* وهو \* اى الاسناد بالرسمية \* الاظهر  
 بجواز الاسناد بالاسناد السابقة ويجوز ان يكون المراد بالرسمية  
 رسمية تعريف المعرف فتبصر \* قال بعض الفضلاء \* في تعليلاته  
 على الآداب المسعودى \* والصواب حمل \* جميع \* الاعتراضات  
 الموردة على التعاريف \* من النقض والمعارضة مطلقا \* سوى  
 المنوع الثلاثة الاول \* منع حدية التعريف ومنع جنسية جزئه  
 وفصليته مثلا لان متعلقاتها مثلا صادرة عن المعرف البتة بخلاف  
 الثلاثة الاخيرة كما لا يخفى على ذوى الفطرة السليمة \* على وضع الدعوى  
 براسه على وجه يستلزم القدح في التعريف \* اى على كون الناقض  
 والمعارض مطلقا مدعيا ابتداء فالتعريف وسد لا عليه ببعض  
 الشواهد الاربعة السابقة فيكون المعرف سالما خارجا \* بلا احتياج  
 الى ملاحظة الدعوى الضمنية \* وحدها اوضح ملاحظة الدليل  
 المقدور عليها ولا الى البناء على القول المرجوح ولا الى اعتبار النسبية

على كمال النقض الاجمالي بطريق  
 حقيقة بالاشارة الى ما ذكره المسعودى  
 التعريفات على ما نظر عن حقيقة التعريف  
 كذلك المعارضة على قول التعريف  
 ولا يجوز بالاشارة الى ما ذكره المسعودى  
 التعريفات على ما نظر عن حقيقة التعريف  
 كذلك المعارضة على قول التعريف  
 ولا يجوز بالاشارة الى ما ذكره المسعودى

تعليل مقتضى ورود المنع المذكور لا تقريده  
 تعذر بجواز الاسناد \* انما هو  
 جامع او غير جامع او مستلزم  
 انفسار فهو جامع فلا يعارض كما في التعريف  
 بالتعريف من منع تعارض التعريف بالاسناد  
 بالرسمية اذ تعدد التعريف بالاسناد  
 البطالة من الاخبار في الحديث والرسالة  
 والتمشية وانما قضية \* كانه \* احد

هذه انا ما هو التوافق الرسمية مع ان  
 لا يتكلم الخصم هذه التفتنة ابانت حدية  
 في تعريف المادية الحقيقية بخلاف السند  
 قوله فتبصر بعد اشارة الى ان  
 الى تحرير المراد اشارة الى ان  
 اشارة الى انه اختيار الضعيف على السابقة  
 مع الامكان اذ الاستدلال الرسمية على القول  
 تعريف الخصم والى تعريف الرسمية على  
 تعريفه في الكلام سواء فعل الاول يكون  
 ضعيفا ولا يخفى وجوبه قوله مطلقا اى  
 سواء كان حقيقة او تنصيبا  
 سواء كان حقيقة او تنصيبا  
 سواء كان حقيقة او تنصيبا  
 سواء كان حقيقة او تنصيبا

لما ذكره المسعودى  
 الجارية وذلك لعدم تعلق العرف  
 المعاصرة وذلك لعدم تعلق العرف  
 السكت في العرف اعتبر الخصم  
 كذا في خلاف التثنية الاخيرة اى  
 من وجهه والى المعارضة من وجه  
 او انه لا يرد فيكون تعلقه الى النقض  
 وسواء كان المعارضة من وجه  
 وسواء كان المعارضة من وجه

تم ابتداء الكلام  
 قولاً بغير ما فيه وجهه ان الاحتياج  
 الى الملاحظة المرجوح او الى التنبؤ  
 على القول المرجوح بالسابقة قوله  
 لا يستلزم بطلان الجواب بملاحظة

قوله الملاحظة والمفضل او حصل  
 حديث الغاض والمفضل في العبارة  
 في بعض نسخها اشارة الى قوله بملاحظة  
 الى ان الدليل المشار اليه بقوله بملاحظة  
 انه لا يدل على الصواب بل على العكس  
 باحد قسميه  
 اي في عبارة بعض النسخ على النقص  
 بملاحظة الدعوى الضمنية فقط ولم يتوقف  
 على ملاحظة الدليل المقدر ولا عدم البناء  
 على القول المرجوح وعدم البناء البتة  
 فلا تخم الترتيب بينهما الدليل اثنى قوله  
 بملاحظة الدعوى الضمنية وبه المعنى  
 صواباً مشتملاً

لكن فيه ما فيه تأمل \* وان كنت \* فيه \* فاسما لقبها حقيقياً  
 \* وهو \* اي التقييم الحقيقي \* ضم فيه \* متبانية \* في الصدق \* الى \*  
 المقسم الذي هو \* المفهوم الحكي \* ويسمى الاقسام كما صلت منه فاما  
 حقيقى ويشي ان يعلم ان المقسم لو كان جنس والقيود المضمومة فضلاً  
 يكون التوفيق كما حصل في التقييم لاف ام حداً تاماً او ناقصاً وعليه  
 قسم \* او \* تقبيلها \* اعتباراً \* وهو \* اي التقييم الاعتبارى  
 \* ضم فيه \* متفانية \* في الجملة \* الى \* المقسم الذي \* هو المفهوم  
 سمي \* بهما \* اي التقبيلان \* من المبادئ للصورة \* وهذه  
 من مبداى التصديقية \* في الحقيقة \* \* فائدة تظهر من اللاحق  
 \* على ما افاده السبب المحقق فالوظائف \* الموجهة \* من الخصم  
 المنع مجازاً لغوياً مطلقاً \* سواء بالسند او بدونه \* والمعارضة  
 التقديرية اذا اعتبر الدعوى الضمنية \* مثل كون التقييم صحيحاً  
 متعلقاً بهما \* والنقض الاجمالى السببى بخصوص الف \* د \* اي  
 بشهادة الف والخصوص يجوز تعلقه بهما وتفصيل تصويرهما يعلم من  
 سببه \* مثل التداخل \* اي تداخل الاقسام \* وعدم الاحتارية  
 اي عدم كون التقييم حاصراً لاقسام \* وكذا كون قيم الشيء منها او  
 قسم الشيء قبلاً له \* وكون التوفيق كما حصل في التقييم مختلاً باختلاف فليتا مل  
 \* واما الوظائف \* الموجهة من صاحب التقييم \* ففي التقييمين \* اي النقص  
 السببى والمعارضة التقديرية فيه تغليب \* النقصان \* اي النقصان  
 التحقيق وفيه ايضا تغليب \* وتحرير المقسم \* وتحرير  
 الاقسام قدر بيانها \* وتغيير التقييم ومنع الصغرى \* القائل بان  
 تفكيك غير حاصراً لاقسامه وعليها فقم \* فقط \* اي دون منع  
 الكبرى وهذه الوظائف \* لو كان التقييم المتعلق للمنع

اشارة الى انه ما عدا من المحذورات  
 من الاحتجاجات لا يجب بطلان التقييم  
 وخلافه حتى يقول الصواب  
 قوله نفس يعني لو كان المقسم جنس  
 ايضا والقيود المضمومة خاصة بكونه  
 التوفيق رسماً تاماً ان كان جنساً اعتبارياً  
 واسماً ناقصاً ان كان جنساً عبارة  
 وليتبادر منها في اطلاق العبارة انه  
 احوال في التقييم الاعتبارى على تحقيق  
 سلجانه شوك  
 وانما قال في الحقيقة لانها من التصديقية  
 صورة متعاقبة بالنسبة الى  
 الوظائف المتعاقبة بالنسبة الى وظائف  
 التصديقية وخاصة بالنسبة الى الحقيقة  
 التي هي متعلقة بالنسبة الى الحقيقة  
 راد بالنقص عنها انه النقص  
 لا يقتضى اعتبار الدعوى كالتبوء  
 تخالف تعريف بقوله شياً  
 وتقبيل

تقبيل  
 راد بالنقص عنها انه النقص  
 لا يقتضى اعتبار الدعوى كالتبوء  
 تخالف تعريف بقوله شياً  
 وتقبيل

اي الوظيف الموجهة صاحب  
الانقسام في المناقشة مجازا  
فما يحتاج منه  
في الزيادة عدم اي حصة وفي ذلك

المطالب التفسيرية المذكورة  
عند التفسير في صورة  
صورة ومن التصور حقيقته عند

\* حقيقته ومنع الكبرى \* القائمة بان كل تقسيم غير حاصل لاف  
فاسد مثلاً \* ايضاً \* اي كسح الصغرى مع الوظائف السابقة  
\* لو كان \* التقسيم المتعلق للموضوع \* واعتباراً واما في المناقشة  
فانها \* اي الدعوى الضمنية \* اما بالاقامة \* اي باقامة الدليل  
على محتمل \* او بابطال الشاهد المذكور او باحد الخصمين \* من  
المقسم والاسام \* والتغير \* اي تغير التقسيم \* واما على كونها \*  
اي التقسيم المذكورين \* من المبادئ التصديقية صورة فقط \*  
على ما افاده السيد الشريف \* او حقيقة \* كما انها منها صورة عليها  
افاده القضاة \* فهي \* اي الوظائف الموجهة من الخصم  
\* كالاول \* اي كسح على كونها من المبادئ التصورية \* في جميع  
الاحوال \* اي جميع الوظائف المذكورة \* مع زيادة المنع المجاز  
الدعوى والمعارضة التقديرية بلا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية  
ومن الصواب \* السابق \* لبعض الفضلاء \* اي حل جميع  
الاعراضات على وضع الدعوى \* جازيها لكن بلا اعتناء  
وقسم عليه \* اي على التقسيم في جميع الوظائف السابقة من الطرفين  
\* التقييدات والتخصيصات والمراد منها التخصيصات المذكورة  
وتختل ان \* يكون التخصيصات كحصرية لكن باعتبار النسبة الغير  
الصريحة فانظر اليها بالانظار الصحيحة لانظار الغير الصحيحة والصحيحة  
ونفك الله تعالى بالطفاه العجبة \* والواقعة في التغيرات \*  
اي في التغيرات الدعوى والمقدمات ويجوز ان يكون المراد بها الدلائل  
\* والتحقيقات \* والمراد بها دلائل الدلائل ومما ينبغي ان يعلم  
هنا ان السؤال قد يتعلق بالافهام ويسمى بالاستفسار وهو  
طلب بيان معنى اللفظ في الغالب وانما يسع اذا كان في اللفظ

وحيث استتار منع حد التعريف ومنع  
جسدية جزئية ونصليته جزئية كما استتبت  
من جمل اعتراضات التعريفات على الدلائل  
المستقلة وذلك لان الصادق  
منه اكمل على الدعوى ابداً وصدور  
متفطحات هذه الاعراضات منها  
المعرف صدقة واما هنا فلم يصدق  
التقسيم حتى تترك التعلقات  
صدقة نيجية ايادى على وجه يكون  
دعوى جزئية متبادلة نظير التقدير في  
التقسيم

بني لا افراح بعض الاعراضات  
كما في باب حيث قال سوى  
الموضوع الثلاثة الاول \* مثله

بني ان التفسير في ذلك في تحرير اد  
مختار مقدم الاد مخصوصاً بصفة اد  
افاضة او بالاراد على وجه التحصر  
فان وظائف الموجهة التقديرية  
الضمنية الصادق اذا اعتبر الدعوى  
الدعوى والوظائف المنع المجازي  
نفس الاجابة على الاسئلة  
كلها الظاهر انها لا يتوجهان على  
صورة بدو اعتبار الدعوى  
على صورة التقسيم

على حقيقته  
لا يسر في نفس التفسير  
على حقيقته  
لا على الصورة واللفظ الحقيقية  
لا على شكل  
سليماً شكوك  
وانما قال في الغالب لانه لا يتحقق

بطلب بيان معنى اللفظ لقوله ان  
 في العلم قدم الترجمة على الترجمة  
 دلوطات الباء والرجيم في  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ذلك مما لا يخفى \* مشهورة

الاولى ترك اللفظ لظهوره والاستعداد  
 طلب المعنى للمراد اللفظ لعدم ظهوره  
 شوك

قوله وان لم يصح اللفظ للتفسير يكون ذلك  
 التفسير اجابة شوك  
 الاخرى ان لا يكون آة كذا في بعض  
 التطبيقات على الالاري بل يفهم منه  
 وانما قلنا على الالاري يجوز ان يكون ذلك  
 الاستعداد من قضاة مجازا على ذلك  
 ضمنية ويكون البيان اثباتا لتلك الدعوى  
 ولا بعد على البعد ان يكون معاوضة والبيان  
 معاوضة عليها \* مشهورة

وجه القاطع في التفسير بالاصح للتفسير  
 كما ذكره لا غير \* مشهورة

اجمالا واعادة ولذا قيل ما يمكن فيه الاستبصار حسن فيه الاستبصار  
 والافوي كجاء وتعت وتفاضة المناظرة مفقودة اذ لا يأتى  
 الابل بهذا في كل لفظ يفهم به لفظ فيفسل والجواب  
 من الاستفساد بيان ظهوره في مقصوده اما بالنقل من اهل  
 اللغة والعرف العام او الخاص او القرائن الضمنية معه وان يحجر عن  
 ذلك فالتفسير بما يصلح للتفسير له ولا يكون من جنس اللعب  
 فيخرج عما وضعت له المناظرة من اظهار الصواب كذا فهم من  
 تقرير بعض الفضلاء لكن فيه شئ فاعلم وانما قيل في الاغلب  
 لان لا يخص بيان معنى اللفظ بل يقال لم قيل ولم قال استفساد  
 من نكتة ما فعل على هذا العنوان والاخرى انه لا يكون هذا المقال مؤاخذة  
 ولا محلا للسؤال بل المحل له هو البيان للنكتة ومما ينبغي على اهل المباحنة  
 والمذاكرة ان يعلم ويعمل تسعة من آداب المناظرة احدها  
 الاحترار عن الاجازة لئلا يكون محلا لضم المقال وتاثيرها عن الاطباب  
 لئلا يؤدي الى اللال وتاثيرها من استعمال الالفاظ الغريبة  
 لئلا يؤدي الى عسر فهم الطبيعة ورايها عن استعمال التجميل  
 في الكلام لئلا يؤدي الى التردد في فهم المرام وخامسها عن  
 الدخول في الكلام قيل فهم المرام لئلا يلزم الضلالة في البحث  
 والانجام والباس بالاعادة لاجل الاعادة اذ الكلام قبل  
 الفهم اشنع عن الاعادة وسادسها عن التعرض بما لا دخل له  
 في المرام لئلا ينتشر الكلام ويجعل البعد عن المرام  
 وبها عن الضمك ورفع الصوت بالمقام لانها من  
 اوصاف الجهال يسترون بذلك جهلهم لئلا يغلب عليهم  
 حصصهم وتاثيرها عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام لئلا يشغل

قوله انه لا يكون آة في الخلف لا عليه  
 المحققين من جميع الاعتراضات  
 راجعة الى منع او معاوضة والا لم يصح  
 وقد منها الاستفسار مطلقا \* يوسف

اشي لا يكون مناقضة ولا معاوضة  
 ولا نقضا \* مشهورة  
 قوله كذا في الامور الاربعة لا ينبغي  
 بعد العجز عن الامور الاربعة فنتس  
 شي يصلح للتفسير وهو قوله فتس  
 اشارة الى دفع هذا الجواب  
 لمراد بانجم اللفظ في غير شوك  
 يمكن قرائته فذكر

اصطلاح ما نقله في السابق  
 الاصطلاح ما نقله في السابق  
 بغيره مستند واصطلاحا حديثا  
 بغيره مستند واصطلاحا حديثا



ذمهم بجلالة قدر انحصم والاحكام واما سعيهم ان لا يجسبان  
 خصمه حقير ضعيف لتلايؤدى استحقاقه الى صدور كلام ضعيف  
 فيكون مغلوب انحصم الضعيف بالافحام مع ان هذا  
 السخ وجوه الالزام وعلى الله  
 التوكل وبه الاعتصام  
 تمت الرسالة

حرره الفقير عبد الله خلوصي العريف  
 عرفتوى  
 ٢





بسم الله الرحمن الرحيم

يا من وفقنا لوظائف البحث في التحقيقات والتجربات ويا من بسرهنا  
لتبصير سمينا عن سقمها في التقريرات ولتدقيقات صل على من صحح  
الشريعة الغراء بالصحيحين وابطال تقايس المكابرين باوضح  
البراهين والتوضيحات وعلى من عرفوا الساراة العلنية بعرف التعريفات  
وقاسمها بعد ما استندوا باسانيد سوية باعلى التقسيمات وبعد فخذوه  
عجالة لافية لوسائل السالكين لوظائف الكلام ونظارة ساقية لعلل  
المطالع على صحة المقال والمرام وجامعة لفرائد المنظومة مع ما حفظت من  
العلماء الاعلام غير مقصورة على ما هو المشهور فيها بين المحصلين من الانام  
مع اني رقتها بغاية الاستغال حتى لا اجد وقفا انام غير محتجب عن  
الطرفين ليعم نفعها لكل من سأل بالسيف والسهام وارجوا من المناظرين  
العظام والاهل الكرام ان ينظروا بعين الوداد وان ردوا اهل العناد  
من العوام وسئل الله تعالى ان ينفع بها من تناول بالاهتمام والله  
ذو الهداية والتوفيق وبه العون والاحتصام \* اذا قلت بكلام فانه كنت  
ناقلا فيه ومدعيا فالوظائف الموجهة من الخصم المناقضة مجازا لقويا  
مطلقا والنقض الاجمالي السببي بخصوص الفساد والمعارضة التقديرية

بأبنايت خلاف المراد وأما المعارضة الحقيقية والنقض الحقيقي والمنع المجازي  
العقلي واخذ في والحقيقي فلا ولا يتعلق مؤاخذه ويمتنع اصالا اذا انقلد  
تأيد بعض المقالة وأما الوظائف الموجهة منها ففي الأخيرين كما في التفسير  
التحقيقين سوى التفسير وبعض التحرير وفي الاول اثباتها اما باقامة الدليل  
على صحتها واما بتحريرها واما بابطال السند لو وجد مساويا وتفصيل  
وظايف هذا المنع وسند مستعلم في بيان وظايف منع المقدمة مستند  
فاذا استغفلت بالدليل على صحة النقل ولو كان نادرا مصرحاً به ومشاراً  
اليه وعلى المدعى فالوظائف من انحصارها على نفسها فالمنع قضية مجازاً  
عقلية او حدسياً مطلقاً لا غير وأما على دليلها وهو اقوال يكون عنه قول  
آخر ويستلزمه نفسه وقيل بالمكن التوصل بصحح النظر فيه وفي احواله الى  
مطلوب خبري والى العلم به منع مقدمته المعنية بعضاً او كلها المقدمته ما يتوقف  
عليه صحة الدليل شرطاً او شرطاً لهما او علمياً والمنع طلب الدليل على المقدمة  
المعنية وهو اما مجرّد او مع السند المساوي ومع الغير المساوي وهو ما يقوى  
المنع بزعم المنع ولا جائز ان يبطلها ابتداء قطعاً ولا ان يمنعها فيبطلها  
مطلقاً او يمنعها ويأتى بكلام اجنبي وأما مطابقة الدليل مطلقاً فتنبه بعض  
المهرة وتستوعبها بعض الكلمة فيزاد واحترارها وأما الوظائف الموجهة  
من المحلل منع الاول اثباتها اما باقامة الدليل على صحتها او بتحريرها او  
بتحرير المدعى ان كانت الممنوعة الاستلزام مطلقاً وتفسيره ومع الثاني  
اثباتها باقامة او باحد التحريرين او بابطال السند والانتقال من تعليل  
الى تعليل آخر ومن البحث الى بحث آخر لغرض كالدخل في السند بعدم  
الصلاحية للسندية لانه لا يقوى المنع وبانه في حد ذاته غير مستقيم لان فيه

محل وفيما يذكر لتوضيح السند على ما قبل والثالث كالتالي سوى الابطال  
 الاباد عا وعا وانه او بتوهمها واما منع السند مطلقا ومنع تنويره  
 فلا يسمع الا اذا كان في صورة الدليل فحين يتعلق بهما مطلق المؤخرة واما  
 منع المنع مطلقا فلا يسمع قطعا وكذا ابطاله الا اذا كان متعلقا بدعوى او  
 مقدمة بدعيتين واستقرائين بلاشاهد او مسلمتين او بمقدمة غير  
 ملزمة صحتها فيقال ان منكم مد فوج لانه منطوق بمقدمة كذا واهمنا  
 منسوب يجب على المحلل وينفع وهو ان لا يستغل في الجواب ويطلب  
 عمه يمنع ان يحقق ما يورده من المنع اذ به لا يمكن من التوجيه فالجواب  
 ينقطع او يظهر فالمنع يندفع او يترك المحلل فيمكن من التعليل عند توجيه  
 المنع والتفصيل على من يمنع لان كلاما من المنع والجواب على قسمين في  
 المشهور مضر للمحلل ولا مفيد له اولاً والمنفي وجوده عند الجمهور ونقصه  
 ابطاله بالتخلف وباستلزامه خصوص الفساد كالنسل مثلاً وتصويره  
 ان دليلك هذا جار في مادة كذا متخلفا عنه حكم مدعاه وهو مستلزم للتل  
 مثلاً وكل دليل به شانه فاسد واما الوظائف من المحلل ففي الاول  
 متعلقان متعلقان بمقدمتين متميزتين بصغره فاحدهما متعلق فاحدهما  
 والاخر بالآخرى لكن على تقدير تسليم الاول وتغيير الدليل وتحريره وتحرير  
 المدعى والمادة والنقصان التحقيق والثاني كالاول لان احد المتعلقين  
 متعلق بصغره والاخر بلبه ويرد في صغره فيمنع باعتبار وتنع كبره  
 باعتبار آخر ومن الوظائف من المسائل الدخلى في الدليل بانه متعلق  
 على مقدمة مستدركة وبانه محتاج الى مقدمة اخرى وبانه غير مستلزم  
 للمدعى قال بعض الفضلاء انها من المناقضة وقال الاخر انها من النقص

الاجمالي فوجهها واحترار وجهها ومعارضة وهي المقابلة على سبيل  
 المعارضة وهو الاوفق للمحاورات والانسب للمقام واقامة الدليل على  
 خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل وهو الانسب للمرام في على الاول  
 ابطال الدليل بمقابلة الدليل وعلى الثاني ابطال مدعى الدليل بدليل  
 اخلاف وتصويره بان ذلك اقام على تقييد مدلوله لدليل او انه مدعى  
 وبذلك اقام على تقييده دليل وكل دليل او مدعى دليل هذا شأنه كما  
 مع اتيان ذلك الدليل واما الوطائف من طرف للعدل فيها فنمى مقدمة  
 الدليل مطلقا والتقييد والتحيز ان والنقضان التحقيقان وهما ينبغي ان  
 يعلم ههنا ان الدليلين ان اتحد في الصورة وايضا في بعض المادد وهو كحد  
 لا وسط هذا في الاقرنيات والجزء المكرر نفي او اثباتا وهذا في الاستثنائيات  
 تسمى هذه المعارضة معارضة بالقلب وان اتحد في الصورة فقط تسمى  
 معارضة بالمثل وان تقاير في الصورة تسمى معارضة بالغير ويجب  
 ان يعلم ههنا ان مطلق المنوع من الطرفين انما تصح وتليق اذا لم تكن صحيحة  
 متعلقاتها بدسيسة جلية ولا سلمة ولا غير ملزمة ولا نظرية معلومة بالعلم  
 المناسب للمط والافلا تصح من المناظرين ولا تليق منهم وان تحت معرفا  
 فيه تعريفا لفظيا وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ او تنبيهها وهو احضار  
 صورة حاصلة مخزونة وبها من المطالب التصديقية على قول الشريف  
 فالوطايف من الخصم المناقضة مما زانها مطلقا والمعارضة التقديرية  
 مطلقا والنقض بشهادة فاما تشبيهها وتحقيقها وتصوير كل من هذه  
 المنوع الثلاثة والوطايف من المعروف لمعلوم من اللاحق واما المعارضة  
 التحقيقية مطلقا والمنع الحقيقي والمجاز العقلي واتخذ في مطلقا فلا يتعلق بها

الا اذا كانتا عتین او معللین فنج بکری علیه ما یجری علی المعلنین ان کنت  
 منع فافیه تعریفا حقیقیا او اسمیا وهو ما قصد بتخصیص صورة غیر حاصله  
 فی الذهن کما له اوجها له ان کان تعریفا لما علم وجوده فی الخارج فحقیقی  
 واخره فاسمی وبها من المطالب التصوریة فالوظایف من الخصم  
 النقص سببها او تحقیقا بسببها دة فساد ما من عدم الجماعیة او عدم المانع  
 او استتماله علی المشترك مثلا او استلزام فساد آخر کالتسلسل مثلا  
 وتصوریة ان یقال انه تعریفک هذا غیر جامع او غیر مانع او مستمر علی المشترك  
 مثلا او مستلزم للتسلسل مثلا وکل تعریف هذا شأنه فساد وبین المقاسم  
 واما الوظایف من المعرف فمغ صغری القیاس الاول والثانی مغا حقیقیا باعتبار  
 دلیلها ویکوز منع کبریهما علی مذهب المتأخرین ببيان الغرض من التعریف بل  
 علی مذهب المتقدمین ومنع کبری الثالث والمنع بالتردید فی صفاته هذا اذا لم  
 یتبد صفاته بالقرینة والا فینع صفاته ایض ومنع صغری الرابع ومنع کبریه  
 والمنع بالتردید والنقصان التحقیقان وتحریر اجزاء التعریف مع قرینة  
 وتغییرها وتحریر المعرف وتحریر المادة والاحسن ان یجعل مجموع هذا تحریرات  
 الثلث اسانید مجموع منوع المقدمات واما المنع مطلقا والمعارضه مطلقا من  
 الخصم فلا یتوجه الا ان تعتبر الدعوی من المعرف بان تعریفی هذا حد وجسده  
 هذا جنس وجسده ذلك فصل مثلا وان تعریفی هذا جامع ومانع وعار عن  
 المقاسم کلها فنج بکوز للخصم ان ینع احدی هذه الدعوی وکلها مجازا لغویا  
 لکن لا بد فی الشئ الاخره من شایده واما الوظایف من المعرف ففی المقدمات  
 الاعتباریة اثبات العادی باقاة الدلیل علیها وتغییرها فی المحرراتها  
 باطل الشایده وتحریر المعرف واجزاء التعریف ومادة نقيضه فی الشئ الاخره

وهي في المفومات المحققة كما في الاعتبارية في التلثة الأخيرة وآما في جواب  
 منوع التلثة الأول قد فيها صعب جدا وودنه خط القتا وادعبر الخصم  
 تلك الدعوى ويقدر الدليل عليها في يجوز ان يعارض الخصم ويقول  
 وان كان لك دليل مفروض دلالة على صحة دعواك وعندى دليل  
 دل على بطلانها وهو ان تعريفك هذا غير جامع او غير مانع او مستلزم  
 للتسلس مثلا او مستل على اللفظ المشترك مثلا وكل تعريف هذا شأنه  
 باطل وبين المفاسد في الوظائف من المعروف تعلم ما ذكرنا آنفا وجوز بعض  
 المحققين ان يعارض من غير الاعتبار والتقدير يقول انما ذكرته تم التعريف  
 معارض بذلك التعريف وانما الوظيفة من المعروف تمنع تعارض التعريف  
 بالنسبة وهو الاظهر قال بعض الفضلاء الصواب حمل جميع الاعراض  
 المنورة على التعريفات سوى المنوع التلثة الاول على وضع الدعوى برأسه  
 على وجوب استلزام القرح في التعريف بها احتياج الى ملاحظة الدعوى الضمنية  
 وان كنت فيه قاسما تقسما حقيقيا وهو ضم قبو ومثابينة الى المفهوم الكلى  
 واعتبارا وهو ضم قبو ومثابينة الى المفهوم الكلى بهما من المبادى  
 الضرورية في الحقيقة على ما افاد سيد المحققين فالوظائف من  
 الخصم المنع مجازا لغويا مطلقا والمعارضة التقديرية او العبرة الدعوى  
 الضمنية والنقض الشبهي بخصوص الفساد مثل التداخل وعدم  
 الحاصرة وآما الوظائف من صاحب التقسيم ففي النقضين  
 لنقصان وتخريب المقسم والاقسام وتخريب التقسيم ومنع الصدق فلفظ  
 حقيقيا ومنع الكبرى ايضا لو كان اعتبارا وآما في المناقضة  
 فانباتها بالاقامة او ببطال الشاهد او باحد التخريرين والتغيير وآما

١

على كونها من المبادئ التصديقية صورة فقط وحقيقة فهي كالآول  
 في جميع الاحوال مع المنع المجاز اللغوي والمعارضة التقديرية بلا اعتبار  
 دعوى الضمنية وعمل الصواب السابق لبعض الفضلاء بهمت  
 جاد لكن بلا استثناء وقس عليه القييدات  
 والتحقيقات الواقعة في  
 التجربة  
 والتحقيق  
 ٢











32101 073505677